٢

الحديث الشريف

يراد بالحديث الشريف أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله او أحواله او ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضاً كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز. والذي جعل بعض اللغويين النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية.

وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيراً ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظاً ولا أقوم معنى؛ ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل، كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر.

ومع إجماع اللغويين والنحاة عامة على أن النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة ، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج اذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه ، انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين :فريقاً غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام فأجاز الاحتجاج بها ، وفريقاً غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ ، واذاً لا يجيز الاحتجاج بها. ونحن عارضون بشيء من التفصيل للمذهبين ثم خاتمون بما نرى أنه الأقرب الى الحق مستندين الى الحقائق التاريخية ووقائع الحال :

مذهب المانعين :

عبر عنه أبو حيان الأندلسي (ـ ٧٤٥ ﻫ) خير تعبير اذكان أشدهم مبالغة فيه ، وانكاراً على مخالفيه ، ونحن نثبت من كلامه حجة المانعين في عدم الوثوق بأن المروي لفظ النبي ولهذا لم يحتجوا به ، قال :

« انما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم ان ذلك لفظ الرسول ﷺ ، اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية ، وانما كان ذلك لأمرين :

١ ـ احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه[1] ﷺ فتنقل بألفاظ مختلفة كحديث :

---

(١) الحديث : عن سهل بن سعد أن امرأة عرضت نفسها على النبي ، فقال له رجل : « يا رسول الله : زوجنيها » فقال : « ما عندك ؟ » قال « ما عندي شيء» قال: « اذهب والتمس ولو خاتماً من حديد . » فذهب ثم رجع فقال :=

« زوجتكها بما معك من القرآن » .

وفي رواية اخرى « ملّكتكها بما معك من القرآن » .

وفي الثالثة « خذها بما معك من القرآن » .

وفي الرابعة : « أمكناكها بما معك من القرآن » ..

فنعلم يقيناً انه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الالفاظ فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب ؛ ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً ولا سيما في الأحاديث الطوال ... ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى .

٢ ــ الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك .

= « لا والله ما وجدت شيئاً ولا خاتماً من حديد ... فقال له : « ما ذا معك من القرآن ؟ » قال : « معي سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا » لسور يعددها ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أمكناكها بما معك من القرآن » ــ وفي رواية : « اذهب فقد ملّكتكها بما معك من القرآن » التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح ٢/١٢٠ (كتاب النكاح) . وانظر صحيح البخاري: الكتاب (٦٧) الباب ١٤ و ٣٢ و ٣٥ .

فنظرة الى معاجم (التهذيب للأزهري) و (الصحاح للجوهري) و (المخصص لابن سيده) و (المجمل ، ومقاييس اللغة لابن فارس) و (الفائق للزمخشري) كافية لدحض ما ادعى ابو حيان ، بل قد عد ابن الطيب [1] من اصحاب هذا المذهب من النحاة : ابن فارس وابن خروف وابن جني وابن بري والسهيلي، بل انه قال : لا نعلم احداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما ابداه الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل وابو الحسن الضائع (ــ ٦٨٠) في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (ــ ٩١١) [1] .

ولا عجب في ان يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين ، بل ان ذلك هو المنتظر المعقول ، اذ كان العالم من الأوائل يعلم روايات محدودة وخيرهم من صنف مفردات اللغة في موضوع واحد كالأصمعي مثلا . ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كل ما صنف السابقون فكانت أوسع إحاطة ، ثم جاءت طبقة بعد طبقة ، وألفت المعاجم المحيطة بكل ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف و نصوص غاب اكثرها عن الأولين فكانوا اوسع علماً ، ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية او لغوية او حديثية شيئاً وافراً مكنهم من ان تكون نظرتهم أشمل واحكامهم أسد . ولو كانت هذه الثروة في ايدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء والاصمعي وسيبويه ... لعضوا عليها بالنواجذ ولغيروا ــ فرحين

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٣/١٩٩ بحث (الاستشهاد بالحديث) للسيد محمد الخضر حسين

مغتبطين — كثيراً من قواعدهم التي صاحبها — حين وضعها — شح المورد . ولكانوا اشد المنكرين على ابي حيان جموده وضيق نظرته وانتجاعه الجدب ، والخصب محيط به من كل جانب .

ثم اتى الإمام ابن مالك (- ٦٧٢) فأكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ولا سيما في كتابه (التسهيل) إكثاراً ضاق به ابو حيان شارح (التسهيل) غير مرة، حتى غلا في بعض هذه المرات فقال « والمصنف قد اكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك(!!) ولا صحب من له التمييز !!!(1) » كذا قال !.

ثم جاء ابن هشام (- ٧٦١ هـ) تلميذ ابي حيان ونقيضه في مذهبه ازاء الاستشهاد في الحديث، يكثر من الاحتجاج به في كتبه ماوجد الى ذلك سبيلاً كغيره من النحاة ، حتى لفت نظر مترجميه فنصوا على انه « كان كثير المخالفة لشيخه ابي حيان ، شديد الانحراف عنه »(1) .

وهؤلاء يردون اعتراضات المانعين في سهولة ويسر :

فأما المانع الأول وهو تجويز الرواية بالمعنى فيجيبون عليه بأن الأصل الرواية باللفظ ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى ان ذلك احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع ، وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظاً بلفظ في معناه عربي

---

(١) انظر الاقتراح للسيوطي ص ١٩ — ٢١

(١) بغية الوعاة ص ٢٩٣

مطبوع يحتج بكلامه في اللغة ، ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث وضبطهم لألفاظه ، حتى اذا شك راوٍ عربي بين (على وجوههم) و (على مناخرهم)[1] أثبتوا شكه ودوّنوه مبالغة في التحري والدقة . هذا الى جانب كثير من الرواة صحابة وتابعين دوّنوا الأحاديث من عهد النبي ﷺ ، فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب الحديث حياة رسول الله ، وكذلك روي عن عبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وسهل بن سعد الساعدي من الصحابة الكرام. وهذا عمر بن عبد العزيز (ــ ١٠١) يكتب إلى الآفاق أن: «انظروا ما كان من حديث رسول الله أو سنته فاكتبوه» ثم كان الزهري (ــ ١٢٤) وابن أبي عروبة (ــ ١٥٦) والربيع بن صبيح (ــ ١٦٠) ممن دونوا الحديث كتابة. ثم شاع التدوين في الطبقات التي بعد هؤلاء ، وهذا كاف في غلبة الظن بأن الذي في مدونات الطبقة الأولى لفظ النبي نفسه ، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه فإنما أبدله عربي فصيح يحتج به. وإن وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فنزر يسير لا يقاس أبداً إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب ، فكثير من الأشعار نفسها رويت بروايات مختلفة ، وبعضها موضوع وربما كان ما فطنوا إلى وضعه منه

---

(١) في الحديث « وهل يكبّ الناس في النار على وجوههم (او قال على مناخرهم) الا حصائد السنتهم . » انظر الحديث (٢٩) في الاربعين النووية . وانظر أمثلة أخرى في كتاب (علوم الحديث ومصطلحه) ص ٧٧ ــ ٧٩

أقل من القليل، وجاز عليهم أكثر الموضوع اذ كان واضعه قد أحسن المحاكاة ، قال الخليل بن أحمد : « ان النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ارادة اللبس والتعنيت .[1] »

وأنتم تحتجون بهذا الشعر والنثر على عجره وبجره ، هذا من حيث المتن ، وأما من حيث السند فقد عرف المجيزون والمانعون أن مافي روايات الحديث من ضبط ودقة وتحرٍ لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب ، حتى قال الأعمش : « كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم : لأن يخر من السماء أحب اليه من أن يزيد فيه واواً او ألفا أو دالاً »[2] .

وأما المانع الثاني وهو وقوع لحن في بعض الأحاديث المروية، فهو شيء - ان وقع - قليل جداً لا يبنى عليه حكم، وقد تنبه اليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد ، ولا يصح أن يمنع من اجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح الا ان جاز اسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه . وانت تعرف الى هذا انهم قد تشددوا في اخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث ، حتى اذا لحن فيه شاد او عامي اقاموا عليه النكير ، بل ان بعضهم ليدخله النار بسببه، وكان هذا التشديد تقليداً متوارثاً في حملة الحديث حتى يومنا هذا . وانظر

---

(١) الصاحبي ص ٣٠ المطبعة السلفية بالقاهرة

(٢) الكفاية ص ١٧٨

ان شئت ما أثبته في هذا الموضوع أحد أعلام الشام السيد جمال الدين القاسمي (ـ ١٣٣٢ هـ) :

« من قرأ حديث رسول الله وهو يعلم انه يلحن فيه سواء أكان في أدائه ام في اعرابه ، يدخل في هذا الوعيد الشديد (يعني قوله صلى الله عليه وسلم : من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) لأنه بلحنه كاذب عليه . »[1] اهـ .

قلت : حتى الذين يروونه بالمعنى يعظمون امر اللحن في الحديث: فهذا امام اهل الشام الأوزاعي يقول : « أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً » ، ويقول: « لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث » وهذا حماد بن سلمة يقول : « من لحن في حديثي فليس يحدث عني . » واليك هذه السلسلة :

عن الحسن بن علي الحلواني قال : « ما وجدتم في كتابي عن عفان لحناً فأعربوه فإن عفان كان لا يلحن » وقال لنا عفان : « ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحناً فأعربوه فإن حماداً كان لا يلحن » وقال حماد : « ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحناً فأعربوه فان قتادة كان لا يلحن . » ـــ انظر كتاب (الف باء) للبلوي ١/٤٤ .

واغلب الظن ان من يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به

---

(١) قواعد التحديث من فن مصطلح الحديث ص ١٥٦ دمشق مطبعة ابن زيدون (١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٥)

الزمن الى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما التفتوا قط الى الأشعار والأخبار التي لا تلبث ان يطوقها الشك اذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة ،

« واما ما ادعاه ابو حيان من ان المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فمردود بأن كتب النحاة من اندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث ، وقد استدل بالحديث الشريف الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، علي الشلوبين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه وقال ابن الطيب : « بل رايت الاستشهاد بالحديث في كلام ابن حيان نفسه »[1] .

وجرى على ذلك العلماء حتى عصرنا الحاضر ، منهم المرحوم الاستاذ طه الراوي ، فقد كان يذهب الى الاحتجاج بما صح منها دون قيد ولا شرط ، ويعرض للذين اعترضوا بوجود اعاجم في رواة بعض الاحاديث فيقول « والقول بأن في رواة الحديث أعاجم ليس بشيء ، لان ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما فان فيهم الكثير من الاعاجم ،

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٣/٢٠٧ بحث السيد محمد الخضر حسين — هذا ويقال لأبي حيان : ابن حيان ايضاً لان أحد أجداده (حيان) .

وهل في وسعهم ان يذكروا لنا محدثاً ممن يعتد به يمكن أن يوضع في صف (حماد الراوية) الذي كان (يكذب ، ويلحن، ويكسر) ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته ، ولكنهم تحرجوا في الاحتجاج بالحديث... ثم لا ادري لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن ، والاستقاء من ينبوعه الفياض بالعذب الزلال ، فأصبح ربع اللغة به خصيباً بقدر ما صار ربع النحو منه جديباً :

وكان حالها في الحكم واحدة لو احتكمنا من الدنيا إلى حكم[1]

وقبله بقليل عالج هذا الموضوع السيد محمد الخضر حسين في مجلة مجمع اللغة العربية على خير ما يعالجه عالم ثبت مترو وقاض منصف ، وانتهى من بحثه إلى النتيجة المرضية الآتية :

« من الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة (والقواعد) وهو ستة أنواع :

أولها ــ ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله (حمي الوطيس) وقوله (مات حتف أنفه) وقوله (الظلم ظلمات يوم القيامة) الى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله (ارجعن مأزورات غير مأجورات) وقوله (إن الله لا يمل حتى تملوا) .

---

(١) نظرة في النحو (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٤/٣٢٥ – ٣٢٧)

ثانيها ــ مايروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والادعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها ــ مايروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .

ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الانواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

رابعها — الاحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي صلى عليه وسلم أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .

خامسها — الاحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن أنس وعبدالملك بن جريج والامام الشافعي .

سادسها ــ ماعرف من حال رواته أنهم لايجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني[1]

---

(١) قلت : لعل ذلك هو الغالب على رجال الحديث وغيرهم ممن يروي الحديث ، ولذا كان اول المرغبات عندهم في تعلم العربية صيانة ألفاظ القرآن والحديث من التحريف أولاً وحسن فهمها ثانياً ، قال الاصمعي « ان أخوف ماأخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة قول النبي ﷺ : (من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار) لانه لم يكن يلحن ؛ فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه . » اهـ مخطوطة الظاهرية لتاريخ دمشق لابن=

ومن الاحاديث مالا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الاول وانما تروى في بعض كتب المتأخرين ...

والحديث الذي يصح أن تختلف الانظار في الاستشهاد بألفاظه ، هو الحديث الذي دوّن في الصدر الاول ولم يكن من الانواع الستة المبينة آنفاً وهو على نوعين: حديث يرد لفظه على وجه واحد ، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه :

١ ــ أما الحديث الوارد على وجه واحد فالظاهر صحة الاحتجاج به، نظراً الى أن الاصل الرواية باللفظ، والى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف الى هذا كله عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم ، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة .

ومثال هذا النوع أن الحريري أنكر على الناس قولهم قبل الزوال (سهرنا البارحة) قال : وانما يقال (سهرنا الليلة) . ويقال بعد الزوال (سهرنا البارحة) اه . والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أصبح قال : (هل رأى أحد منكم البارحة

=عساكر ٥ / الورقة ١/٤٨١ والاصمعي هذا هو الذي كان ــ على جلالة قدره في اللغة العربية ــ يتقي ان يفسر حديث رسول الله كما يتقي ان يفسر القرآن !» مبالغة منه في التحري والورع . ــ انظر الورقة ١/٤٨٢ من الجزء نفسه .

(رؤيا ؟) وحديث : (وان من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح ــ وقد ستره الله ــ فيقول عملت البارحة كذا .) ففي قوله (اذا أصبح قال: هل رأى احد منكم البارحة) وقوله (ثم يصبح فيقول عملت البارحة) شاهد على صحة ان يقول الرجل متحدثاً عن الليلة الماضية وهو في الصباح : سهرنا البارحة ، او وقع البارحة كذا .

٢ ــ واما الاحاديث التي اختلفت فيها الرواية ... فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها احد المحدثين بأنها وهم من الراوي[١] .. واما مايجيء في رواية شاذة ، او في رواية يقول فيها بعض المحدثين: انها غلط من الراوي[٢] ، فنقف دون الاستشهاد بها .

وخلاصة البحث انا نرى الاستشهاد بألفاظ مايروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني الا الالفاظ التي تجيء في رواية شاذة او يغمزها بعض المحدثين بالغلط او التصحيف غمزاً لامرد له ، ويشد ازرنا في ترجيح هذا الرأي ان جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالالفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته .)[٣] هـ .

---

(١) مثل لها الاستاذ بكلمة (قام النبي ﷺ) مثلاً) اي منتصباً ، والمعروف في كلام العرب انما هو (مائل) . وانظرها في لسان العرب .

(٢) مثل لها الاستاذ بكلمة (ان كلماته بلغت ناعوس البحر) . وفي بقية الروايات « قاموس البحر » وناعوس غير معروفة في كلام العرب

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٣/٢٠٨ ــ ٢١٠